العرب
الجمعة 2021/10/29
السنة 44 العدد 12224

القوى الخاسرة في الانتخابات توقظ الفتنة الطائفية في ديالى

مصطفى الكاظمي يحذّر من استغلال مأساة المقدادية

أثارت التوترات الطائفية في محافظة ديالى صدمة الشارع العراقي، وأعادت إلى الأذهان مشاهد مريرة عايشها العراق في السابق. ولا يخفي البعض تخوفهم من إقدام بعض القوى "المأزومة" على استغلال الوضع المحتقن في المحافظة خدمة لأغراض سياسية.

الموت يلف المكان

بغداد - فجر هجوم المقدادية الذي وقع مساء الثلاثاء وتبناه تنظيم الدولة الإسلامية موجة من أعمال العنف الطائفية في محافظة ديالى شرقي العراق، في ظل قلق من تصاعد الوضع وامتداده إلى أنحاء أخرى من البلاد التي تعيش على وقع أزمة سياسية مستفحلة، خلفتها نتائج الانتخابات التشريعية.

وقالت أوساط سياسية عراقية إن مخاوف جدية من أن تعمد بعض الأطراف الخاسرة في الانتخابات التشريعية الأخيرة إلى تأجيج التوترات الطائفية، لإعادة خلق أمر واقع جديد.

ودعا رئيس الحكومة العراقية القائد العام للقوات المسلحة مصطفى الكاظمي الخميس، إلى عدم السماح بأي محاولة لعودة الفرقة الطائفية والتكاتف من أجل محاربة الإرهاب في العراق.

وشدد الكاظمي، خلال اجتماع المجلس الوزاري للأمن الوطني بحضور عدد من القيادات الأمنية والعسكرية على تفعيل الجهد الاستخباري للقيام بدوره، وتشخيص أي محاولة لبث الفرقة الطائفية التي قال إنه لن يسمح بعودتها.

مصطفى الكاظمي

ضرورة تشخيص أي محاولة لبث الفرقة الطائفية

وكان وفد مؤلف من وزير الداخلية والهجرة والمهجرين ومستشار الأمن القومي ورئيس أركان الجيش ونائب قائد العمليات المشتركة وكبار الضباط وصلوا إلى محافظة ديالى في وقت سابق من الخميس لبحث تداعيات الهجوم، ولتخفيف حدة التوترات، في ظل أنباء عن موجة نزوح من قرية نهر الإمام.

وقال الكاظمي خلال الاجتماع الأمني إنه أصدر عددا من التوجيهات إلى القادة الأمنيين والعسكريين في محافظة ديالى من أجل تثبيت الأمن والاستقرار، والقضاء على فلول التكفير الإرهابي والداعشي فيها.

وطالب رئيس الوزراء العراقي "جميع الجهات بعدم استغلال مأساة المواطنين لأجل تحقيق أمور بعينها، ويجب التكاتف من أجل دحر الإرهاب".

وقام زعيم منظمة بدر هادي العامري عقب الهجوم بزيارة قرية الرشاد لإبداء الدعم والمساندة لذوي الضحايا، بيد أنه قوبل بغضب الأهالي الذين اتهموا الأحزاب الحاكمة بالمسؤولية عن حالة الانفلات الأمني.

ويرى متابعون أن تحذيرات الكاظمي المبطنة، تشي بامتلاكه لمعطيات أمنية عن وجود أطراف وقوى تسعى إلى توظيف ما حصل، خصوصا وأن هناك حديثا يدور عن أن تشكيلات من الحشد الشعبي هي من تقف خلف استهداف سكان قرية نهر الإمام.

وقتل الأربعاء أحد عشر شخصا في قرية نهر الإمام التي تقطنها عشائر سنية، كما تم إحراق منازل وأراض زراعية. وكشف مصدر أمني أن الهجوم على القرية جاء ردّا على الاعتداء الذي تبناه تنظيم داعش على قرية مجاورة ذات غالبية شيعية وأوقع 15 قتيلا، وفق حصيلة نهائية.

وتعرض سكان قرية الرشاد من قضاء المقدادية مساء الثلاثاء لكمين من مسلحين مدججين بأسلحة خفيفة ومتوسطة، أدى إلى مقتل 15 شخصا وإصابة 26 آخرين بجروح في حصيلة نهائية.

وأعلن تنظيم داعش في بيان الأربعاء تبنيه الهجوم الذي كان معظم ضحاياه من المدنيين من قبيلة بني تميم، التي رفض شق من أبنائها تصديق رواية التنظيم معتبرين أن الهجوم كان مدبرا له من عناصر مسلحة في القرية المجاورة.

وأدان المجمع الفقهي العراقي، وهو مرجعية شرعية مستقلة للسنة، في بيان "الهجوم الإرهابي" على قرية الرشاد، وفي الوقت نفسه "الجريمة الانتقامية المروعة وغير الشرعية" التي طالت قرية نهر الإمام.

وجاء في البيان "شهد قضاء المقدادية في محافظة ديالى جريمة إرهابية استهدفت أبناء قرية الرشاد تحركت على إثرها مجاميع مسلحة نفذت هجوما موسعا على قرية نهر الإمام"، منتقدا أداء "الأجهزة الأمنية".

وتعيد مثل هذه الحوادث في العراق إلى الأذهان ذكريات أليمة لحرب طائفية قتل فيها الآلاف بعد الغزو الأميركي في العام 2003 وسقوط نظام الرئيس الراحل صدام حسين.

ويشير مراقبون إلى أن العديد من الأطراف من مصلحتها إيقاظ نار الفتنة الطائفية في العراق، ومن بينهم تنظيم داعش، الذي زاد في الأشهر الأخيرة من وتيرة هجماته، لاسيما في المنطقة الرابطة بين محافظات كركوك وصلاح الدين (شمال) وديالى (شرق) المعروفة باسم "مثلث الموت".

ويقول المراقبون إن المجموعات الشيعية المسلحة الموالية لإيران لها مصلحة أيضا في استغلال ما يحصل، خصوصا بعد الانتكاسة الانتخابية التي منيت بها والتي كشفت عن تقهقر شعبيتها بشكل كبير.

وكان تحالف "فتح" المظلة السياسية للميليشيات الشيعية الموالية لإيران مني بهزيمة قاسية في الاستحقاق الذي جرى في العاشر من أكتوبر، حيث لم يحصد سوى 17 مقعدا بعدما حل في المرتبة الثانية في انتخابات 2018 بـ48 مقعدا.

وكسبت الميليشيات الشيعية دعما كبيرا في السنوات الماضية بفعل المعارك التي خاضتها ضد تنظيم داعش، بيد أن هذا الدعم تراجع إلى حدّ كبيرا، وفقدت هذه المجموعات بريقها بعد تحولها إلى دولة داخل الدولة، وعناصرها فوق القانون والمحاسبة.

ويرى المراقبون أن هذه الميليشيات قد تحاول إثارة الورقة الأمنية لشد العصب إليها مجددا، بيد أنه ليس من المتوقع أن تحقق الكثير بعد أن باتت أوراقها مكشوفة للغالبية العظمى من الشعب العراقي.

وأعلن العراق في أواخر العام 2017 انتصاره على تنظيم الدولة الإسلامية بعد طرد الجهاديين من كل المدن الرئيسية التي سيطروا عليها في العام 2014، فيما قتل زعيم التنظيم أبوبكر البغدادي في العام 2019.

وتراجعت مذاك هجمات التنظيم في المدن بشكل كبير، لكن القوات العراقية لا تزال تلاحق خلايا نائمة في مناطق جبلية وصحراوية، فيما يستهدف التنظيم بين وقت وآخر مواقع عسكرية، وقد نفّذ في يوليو الماضي هجوما أودى بثلاثين مدنيا في حي مدينة الصدر الشيعية في العاصمة.

ويقدم تحالف دولي بقيادة واشنطن الدعم للقوات العراقية في حربها على تنظيم الدولة الإسلامية منذ العام 2014، ويضم 3500 عسكري، بينهم 2500 أميركي، ستتحول مهمتهم إلى "استشارية" و"تدريبية" تماما بحلول نهاية العام.

وأعلنت السلطات العراقية في أكتوبر الماضي إلقاء القبض على جهاديَّين بارزين في عمليتين خارج العراق، أحدهما في تركيا وهو سامي جاسم الجبوري، "مشرف المال" في تنظيم الدولة الإسلامية ونائب البغدادي سابقا، والآخر مسؤول عن تفجير أدى إلى مقتل أكثر من 320 شخصا في بغداد قبل خمس سنوات.

تحديات كبرى تواجه دول الخليج للإيفاء بتعهداتها حيال المناخ

الدوحة - سارعت دول الخليج إلى طرح خطط لها بشأن تخفيف انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، قبيل المؤتمر الدولي للمناخ "كوب 26" الذي سينعقد الأحد المقبل في غلاسكو الاسكتلندية.

وينظر إلى المؤتمر الذي سيحضره أكثر من 120 زعيما، بمن فيهم الرئيس الأميركي جو بايدن ورئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، على أنه خطوة حاسمة في تحديد أهداف الانبعاثات العالمية لإبطاء ظاهرة الاحتباس الحراري.

وكشفت الحكومة القطرية الخميس عن خطة لتخفيف انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس بنسبة 25 في المئة بحلول العام 2030. وتشمل الخطة أيضا خفض "كثافة الكربون" في منشآت الغاز الطبيعي المسال القطرية بنسبة 25 في المئة بحلول نفس العام.

وتحتل قطر المرتبة الأولى على مستوى الدول المصدرة للغاز المسال، وتستهدف زيادة الإنتاج إلى 127 مليون طن سنويا، بحلول العام 2027.

وتقول الدوحة إن إنتاج الغاز من شأنه أن يساعد في مكافحة تغير المناخ عالميا، حيث يمكن أن يساهم في التحول من أنواع الوقود الملوثة بشدة للبيئة، مثل النفط والفحم إلى الطاقة المتجددة.

ويأتي إعلان الدوحة عن خطتها إزاء التخفيف من الانبعاثات، على إثر مبادرات من دول خليجية أخرى، منها السعودية التي أعلنت ضمن قمة "الشرق الأوسط الأخضر" عن اعتزامها بلوغ صافي انبعاثات صفري بحلول عام 2060، في حال تطورت التكنولوجيا بشكل كاف.

وقال وزير خارجية قطر في مؤتمر صحافي الخميس إن هدف الوصول إلى صافي انبعاثات صفري بحلول عام 2050 الذي تبنته العديد من الدول "غير واقعي".

وأوضح الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، وهو أيضا نائب رئيس الوزراء، أن بلاده تعمل على زيادة طاقة إنتاج الغاز الطبيعي المسال حتى عام 2026 بأكثر من 50 في المئة من المستويات الحالية.

واستحدثت قطر في وقت سابق من الشهر الجاري وزارة جديدة في حكومتها تختص بشؤون البيئة وتغير المناخ.

وتبدي دول الخليج اهتماما بعدم التخلف عن ركب الدول التي تدعم خطط مواجهة الاحتباس الحراري، الذي بات يلقي بظلال قاتمة على العالم.

وسبق أن أطلقت الإمارات العربية المتحدة مبادرة استراتيجية تهدف إلى تحقيق الحياد المناخي، من خلال تعزيز المنظومة الحيوية للدولة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام مع تأثير إيجابي مباشر على الناتج المحلي الإجمالي.

وتعد الإمارات أول دولة في الشرق الأوسط والخليج التي تطرح مبادرة تتعلق بمكافحة التغير المناخي.

ويقول مراقبون إن الخطط المعلنة من طرف الحكومات الخليجية في مواجهة التغيرات المناخية جديرة بالاهتمام، لكن يبقى السؤال المطروح مدى قابليتها للتنفيذ لاسيما وأن معظم الدول الخليجية تعتمد في اقتصادها على الوقود الأحفوري.

وتعد السعودية أكبر مصدر للنفط على مستوى العالم، ورغم أنها بدأت في مسار تنويع اقتصادها ضمن رؤية "2030" إلا أنه ما يزال أمامها الكثير قبل التقليص من الاعتماد على النفط.

ويقول مراقبون إن الخطط التي أعلنت عنها المملكة لاسيما في علاقة بما اصطلح عليه "الاقتصاد الدائري للكربون"، أي سحب الكربون الذي تخلفه عملية استخراج النفط وتخزينه لإعادة استخدامه في منتجات أخرى، فهو يحتاج إلى تكنولوجيا فائقة التقدم، فضلا عن كونه مكلفا للغاية.

ووفق تقرير صادر عن شركة "بريتش بتروليوم" العام الجاري فإن الوقود الأحفوري ما يزال يمثل 83.1 في المئة من الطاقة المستهلكة عالميا.

وتبلغ حصة النفط 31.2 في المئة، يليه الفحم بـ27.2 في المئة، ثم الغاز الطبيعي بحصة تقدر بـ24.7 في المئة، ثم الطاقة المائية بـ6.9 في المئة، تليها الطاقة المتجددة بـ5.7 في المئة، وأخيرا الطاقة النووية التي تبلغ 4.3 في المئة.

وتتصدر دول مجلس التعاون الخليجي المراتب الأولى عالميا في مؤشر حصة الفرد من إطلاق غازات الدفيئة، ووفق المنتدى الاقتصادي العالمي فإن ترتيبها في مؤشر الانتقال إلى الطاقة النظيفة متأخر نسبيا.

ويرى خبراء المناخ أن دول الخليج أمام معادلة صعبة بين الاعتماد على الوقود الأحفوري كحجر أساس في اقتصادها، والتقليل من خطر الانبعاثات التي من شأنها أن تحول هذه الدول إلى مناطق يصعب فيها العيش، جراء ارتفاع درجات الحرارة.

وزير الخارجية القطري: الحديث عن صافي انبعاثات صفري غير واقعي

سقوط الجوبة وجبل مراد نقطة فاصلة في معركة مأرب

مأرب - تشكل سيطرة المتمرّدين الحوثيين على مديريتي الجوبة وجبل مراد، نقطة فاصلة في الحرب الدائرة منذ أسابيع في محافظة مأرب الاستراتيجية.

وأعلن الحوثيون الأربعاء سيطرتهم على الجوبة وجبل مراد جنوب مأرب، فيما تلتزم الحكومة اليمنية الصمت حيال هذا التطور.

ويكتفي التحالف العربي بقيادة السعودية المساند للحكومة بإصدار بيانات عن أعداد القتلى من المتمردين في الغارات الجوية، التي اتخذت في الأيام الأخيرة نسقا تصاعديا.

وبدأ الحوثيون اجتياح الجوبة وجبل مراد في وقت سابق من أكتوبر الجاري، بعد أن سيطروا على مديريتي حريب والعبدية، التي تعرض سكانها لعمليات تنكيل واسعة، بسبب مقاومتهم الشديدة لمسلحي الجماعة الموالية لإيران.

وكان رهان الحوثيين كبيرا على العبدية باعتبارها خط الدفاع الأول عن باقي مديريات البوابة الجنوبية لمأرب، فضلا عن كونها الأكثر تسليحا وتحصينا في تلك الجهة.

ويقول مراقبون إن الوضع العسكري يبدو ضعيفا لقوات الحكومة اليمنية التي تجد صعوبة في وقف تقدم الحوثيين، على الرغم من الإسناد الجوي الكثيف للتحالف العربي. وأعلن التحالف الخميس مقتل العشرات من المتمردين في غارات جوية على مديريتي الكسارة والجوبة.

وقال التحالف في بيان إنه نفّذ "22 عملية استهداف" في منطقتي الكسارة على بعد نحو 30 كلم شمال غرب مأرب والجوبة على بعد نحو 50 كلم جنوب مأرب، ما أدى إلى "تدمير 11 من الآليات العسكرية والقضاء على 95 عنصرا إرهابيا". ورغم أهمية الدعم الجوي في إلحاق خسائر كبيرة بصفوف المتمردين بيد أنه غير كاف حيث يحتاج الأمر إلى مؤازرة على الأرض، وهي غير موجودة، مع تراجع معنويات قوات الشرعية، وسط حديث عن أن بعض القبائل دخلت في مفاوضات مع الحوثيين.

ويشير المراقبون إلى أنه في حال صحت الأنباء عن سقوط مديريتي الجوبة وجبل مراد، فإن ذلك ستكون له تداعيات كبيرة على الوضع الميداني.

مديريتا الجوبة وجبل مراد تشكلان البوابة الجنوبية لمحافظة مأرب، وتبعدان عن مركز مدينة مأرب نحو 30 كلم

وتكمن أهمية مديريتي الجوبة وجبل مراد في أنهما بمثابة البوابة الجنوبية لمحافظة مأرب، وتبعدان عن مركز المدينة نحو 30 كلم.

ومنذ فبراير، كثف الحوثيون هجماتهم في مأرب للسيطرة عليها، كونها أهم معاقل الحكومة، إضافة إلى تمتعها بثروات طاقية ضخمة.

ويحاول الحوثيون الاستيلاء على مأرب لقلب موازين القوى، التي ظلت على مدار السنوات الماضية متأرجحة دون حسم. ويقول محللون إن السيطرة على مأرب تعني بالنسبة إلى الحوثيين تحسين وضعهم التفاوضي، فضلا عن وضع يدهم على موارد ضخمة من النفط والغاز.